صامدةً رافضةً إلى أن يُعقد لها النصرُ يوما ما؟

أخشى أن يكون هذا التفاؤل نوعاً من السذاجة والتهرّب من الواقع. فإلى أي مدى يصحّ القول إنّ الأنظمة – وإنْ كانت سلطويةً استبداديةً وبعيدةً عن الديمقراطية – تحملُ وحدها تبعة الكوارث القوميّة المتتابعة؟ أولَيْسَ الشعبُ شريكاً؟

إنّ أجيال الهتافات والشعارات والمهرجانات والغضب والانفعال، أجيالَ اللاءات بالمطلق والرفض للرفض، مسؤولة هي أيضاً: في تنظيماتها الحزبية، في مثقفيها، في صحافتها، في عقائدييها الكلانيين.

نعم هي أيضاً مسؤولةٌ عن وصولنا إلى القعر. ولا أريد أن يُفهم من هذا القول أنّني من قاطعي الأمل. فأنا بالتأكيد لستُ كذلك.

ولكنّ أملي أضعهُ في أجيالٍ ننتظرُ ولادتها، أجيالٍ تبدأُ اليقظةَ، تبدأُ الصعودَ، يتمرّدُ عقلُها على الأصفاد، وينتزع زمامَ الأمور.

الأمل هو في أن يُولدَ عربيٌّ ما بعد الكوارث – عربيٌّ بالرغم من السلام الذي قد يأتي بدون مشاركته – فيكون إنساناً جديداً، يخوضُ سباقَ الحضارة والإبداع العلمي والوعي الثقافي والتنمية الاقتصادية.

إنّنا بانتظار أن تهبّ الانتفاضة.

فمتى؟

اتفاق "الانتداب الصهيوني": الدلالات والتوقعات

هاني مندس*

سأُبرزُ في مقالي أهمَّ الدلالات والإشكالات والتوقّعات التي أثارها اتفاق «غزّة – أريحا أولاً» بين قيادة عرفات والعدو الصهيوني برعاية أميركا وتأييدها.

السياق السياسي للاتفاق

من المعروف أنّ المفاوضات الجارية بين العدو الصهيوني والدول العربية، منذ انعقاد مؤتمر مدريد، تأتي في ظلّ ظروف دولية وإقليمية وعربية غير مؤاتية، وموازين قوى مختلّة لصالح العدو الصهيوني وأميركا، ولا سيّما في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج حرب الخليج.

وقد شبّه كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي، «معركة» إنجاح اتفاق غزة – أريحاأولاً. بـ«معركة الانتصار في حرب الخليج»، واعتبره رابين «انتصاراً للصهيونية». وبهذا المعنى، فإنّ الاتفاق المذكور يعكس، بشكل رئيسي، الإذعانَ للإملاءات الأميركية والصهيونية.

فالحكم الذاتي الإداري مشروع صهيوني سبق أن طرحه حزب العمل بعد حرب ١٩٦٧. والقبولُ به عن طريق المفاوضات السرّية الجانبية يعني التخلّي عن الحد الأدنى من التضامن العربي، وتكريسَ الحلول الجزئية المنفردة، وإحداثَ المزيد من التصدّع على الصعيد العربي الرسمي.

وأمّا على الصعيد الفلسطيني، فقد تخلّت القيادةُ الفلسطينيّة عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وعن وحدة الشعب والأرض الفلسطينية. وهي بذلك، فقدتْ – من الناحية الجوهرية – شرعيةَ تمثيلها للشعب الفلسطيني ولأهدافه الوطنية، وفقدتْ بالتالي أهليةَ تمثيلها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا، يثير بعضُ المؤيدين للاتفاق آراء تبريرية، فيعتبرون الاتفاقَ «أمراً مفروضاً» في ظلّ الظروف الدولية والإقليمية الحالية لا بديلَ عنه، أو يروّجون شعارَ «خُذْ وطالبْ»، أو يتحجّجون بسوء الأوضاع العربية الرسمية الراهنة، أو يبشّرون تصريحاً أو تلميحاً «بانهمار» حالة من الرخاء الاقتصادي على كلّ المنطقة، أو يزعمون أنّ م.ت.ف. كانت ستتفكّك لولا هذا الاتفاق، وأنّه لا يمكن معارضته من خلال إسقاطه، بل من خلال تحسين شروطه «نضالياً»، وغير ذلك من التبريرات.

والجواب الرئيسي على كلّ هذه التخرصات والتبريرات، هو أنّ الخيار الطبيعي مواصلةُ المقاومة ضدّ العدوّ المتفوّق، ولا سيّما أنّ القضية الفلسطينية قضية وطنية وقومية وذات أبعاد دينية؛ فهي لا تخصّ الشعب العربي الفلسطيني وحده. كما أنّ هذا الاتفاق لا يلبّي طموحات هذا الشعب وأهدافه، بل يتنكّر لحقّه التاريخي على أرضه، ويمنح الصهاينة هذا «الحقّ» المزعوم على أرض فلسطين.

طبيعة الاتفاق أو «التطبيع التبعي»

إنّ غموض الادّعاء مقصود لتمرير أبرز ما يخفيه، وهو قيام تحالف صهيوني

---

* باحث لبناني

– عرفاتي يصادر الشعب الفلسطينيَّ والأمة العربية. بل هو ارتباط تبعي بالاحتلال الصهيوني، يحقق جميع أهداف هذا الاحتلال.

ورغم الادّعاء بأنّ الاتفاق مجرّد «إعلان مبادئ» إلا أنّه، عملياً، اتفاقُ تطبيع تفصيلي في مختلف المجالات، يتم بين طرف فلسطيني«قاصر»وطرف صهيوني « سيّد» ! وهنا، يتطوّع الطرفُ العرفاتي القاصر بلعب دور الوسيط والسمسار الصغير للاقتصاد الصهيوني، حيث ستُصَبُّ كلّ الإمكانيات المالية.

إذن، خطورة اتفاق التطبيع التبعي أنّه رأس الجسر الصهيوني لتطبيع العلاقات مع المنطقة العربية.

والمضحك المبكي أنّ الاتفاق لا ينطوي على أيّ تعزيز «للاستقلالية» الفلسطينية في المجالات كافةً، بل يعمّق الارتباطَ التبعيَّ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بالكيان الصهيوني. وهو بذلك أسوأ من نظام الحكم الذاتي الذي نصّت عليه اتفاقاتُ كمب ديفيد.

والاتفاق، في جوهره غير المعلن، يقرُّ للكيان الصهيوني بأن يكون مركزَ النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي يسعى الأميركيون والغربيّون إلى إقامته.

لقد اختارتْ قيادةُ عرفات التحالف التّبعي مع العدو الصهيوني، فوَقَعتْ في المحظور، وتخلّت عن الانتماء القومي، أي عن قومية القضية الفلسطينية.

ولقد أبدت قيادة عرفات استعدادَها لوقف الانتفاضة وكلِّ نشاط مقاوم للعدو، وتعّهدتْ بحفظ الأمن نيابةً عنه بعد أن فشل هذا العدو في « ضبطه» في الضفة الغربية وقطاع غزة ستَّ سنوات أو تزيد.

فأيّة مكاسب تحقّقَتْ للفلسطينيين والعرب من هذا الاتفاق ؟!إنّه القبولُ بالانتداب الصهيوني خمسَ سنوات (وهي الفترة الانتقالية) لاستكشاف حسن نوايا الفلسطينيين، وبعدها يتمّ تحديدُ الوضع النهائي بناءً على حسن السلوك... إنّها الوصاية الصهيونية على الإرادة الوطنية.

ونلاحظ في «إعلان المبادئ»أنّ كلّ البنود لا تُلزم الدولة الصهيونية بشيء، بينما الطرفُ العرفاتي الموقّع على الاتفاق يعلن التزامَه وطاعتَه وتوبتَه واعترافَه بالكيان الصهيوني الغاصب. ولا تتعدّى المهامُ الممنوحة للفلسطينيين طَوال الفترة الانتقالية مهامَّ المجلس البلدي. كما أنّ انسحاب الجيش الصهيوني من غزة وأريحا أولاً ليس انسحاباً كاملاً، بل هو أشبه بإعادة انتشار أو تجميع بعد أن بات قمعُ الانتفاضة مسألةً مرهقة معنوياً ومادياً.

والأغرب أنّ اتفاقات ما سُمّي «بالتعاون المتبادل» ستتمّ بين حكم ذاتي إداري ليس له أيُّ كيان سياسي مستقل وبين دولة صهيونية قوية. إنّها استعمار اقتصادي مباشر تحت ستار «التعاون المتبادل». وهكذا، فإنّ التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في هذه الحالة، هو إقرارٌ بالسيطرة والهيمنة الصهيونيتين؛ هذا، عدا عن كون كلّ أشكال الدعم والمساعدات والمشاريع الدولية ستأتي تحت رعاية الدولة الصهيونية؛ ومن المعروف مدى ارتباط المؤسسات الصهيونية المختلفة برأس المال العالمي.

هل يمكن «التعايش»مع العنصرية؟

أمّا الموقف المبدئي القومي من الكيان الصهيوني، فيعود إلى كون هذه «الدولة الحاجزة» المانعة للوحدة العربية والتطور والتنمية قد تمّ « زرعها» في قلب الوطن العربي. فكيف «التعايش»معها؟ ألا يعني ذلك الإقرارَ بالهيمنة الغربية والتجزئة والتخلّف والتخلّي عن حقّ الشخصية العربية القومية بالتطور والحياة؟ ثمّ إنّ هذا الكيان ليس كياناً «طبيعياً»، بل هو شكلٌ خاص من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري. ألا يعني «التعايش» معه – والحالة هذه –الإقرارَ بهذا العدوان ونتائجه، والتعايش مع عنصريّته، وهو ما سيشكّل خطراً عل القيم الانسانية والأخلاقية والحضارية والقومية والثقافية والديمقراطية؟

إنّنا إزاء عملية تزوير للتاريخ والقيم، ومصادرة للمستقبل والتطور. ألم يزرع الغربُ هذا الكيانَ المتفوّق عسكرياً على الدول العربية، لكي يضمن استمرارَ التجزئة والإبقاء على المنطقة في حال من الضعف، والسيطرة على أسواقها وموادّها الخام، وفي مقدمتها تدفّق النفط العربي؟ من يحمي – عملياً – الكثيرَ من الدول الرجعية في المنطقة؟ ألم يساهمْ وجودُ الكيان في إضعاف الحياة الديمقراطية العربية؛ « فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، رغم أنّنا لم نسمع صوتاً ولم نشهد معركة؟!

إنّ العدو الصهيوني سيكسب بالصلح والتعايش أكثر ممّا استطاع أن يكسب بالحرب والعدوان. فهو، الآن، سيصادر القيَمَ والمستقبلَ، ويحُول دون أية مقاومة ضده، وسيوطّد مركزه الاستراتيجيَّ في مختلف المجالات، لا في المجال العسكري – السياسي وحده.

الإشكالات والتوقعات

ثمّة من يُروّج علناً أو ضمناً اليومَ بأنّ السلم القهري المفروض على العرب

قد ينجم عنه – في حال قيام سوقٍ شرق أوسطي متطوّر(مشروع مارشال عربي) برعاية الغرب – اندماجُ الكيان الصهيوني أو تذويبه اقتصادياً وديمغرافياً بالمنطقة العربية بعد عشرات السنين؛ وبذلك يتحقّق إلغاء الصهيونية تلقائياً!

وثمّة من يتنبّأ بالرخاء والتطور الاقتصادي؛ وكأنّ الغرب معنيّ، في حال الاعتراف بالكيان الصهيوني، بتطوير المنطقة، بصورة مشتركة، بين العرب والصهاينة!

وثمة من يحلم بانتشار نمط الحياة الغربية وسيادة الديمقراطية والتخلّص من الأنظمة الديكتاتورية؛ وكأنّ الخلاص قادمٌ بالتفاهم مع الصهيونية والغرب(العدوّ)! وهذا «الحلم» يشكّل، بحدّ ذاته، نوعاً من التطبيع الفكري والنفسي والسياسي لكونه ارتداداً على قيم النضال التحرّري.

وهناك من يرى أنّ الدور العدواني للكيان الصهيوني قد انتهى إلى غير رجعة، وأنّ مرحلة التعايش قادمة؛ وكأنّ الصهيونية ستتخلّى بين عشية وضحاها عن عنصريتها وعدوانيتها، أوكأنّ المشكلة كانت تكمن في الذات الوطنية والقومية العربية المتعصّبة!

إنّ الغرب يستهدف، حقاً، خلقَ مرحلة من «الاستقرار» الخالية من التوترات الكبيرة مع العدو الصهيوني (بعد أن حقّق معظمَ أهدافه السياسية والاقتصادية والمعنوية)، وسيعمل من خلالها على تقوية دور هذا العدو اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ضمانةً لاستمرار «الاستقرار» الذي يرغبه. وهذا يعني ضرب «المتطرفين» ودعم الخاضعين «المعتدلين»

* * *

بعد اتفاق « غزة أريحا أولاً»، وما يمكن أن يليه من اتفاقات، ماذا سيكون مصيرُ الصراع العربي – الصهيوني؟ هل انْتفتْ دوافعُه وأسبابُه التاريخية والقومية والاجتماعية والثقافية والحضارية؟ أم أنّ ما يجري، حالياً، هو محاولة من «فوق» لتمويهها؟

هل سيتمّ منعُ أيّ نشاط سياسي وثقافي معادٍ للصهيونية، وهل سيُفرض تغييرُ ما وردَ في الأدبيات القومية والكتب المدرسية والجامعية من مواد تعبوية ضدّ العدو الصهيوني؟ هل ستُشدَد القبضةُ القمعية لمنع أيّ معارضة للاتفاقات المبرمة مع العدو؟ وهل ستعيش بعض المناطق مرحلة قصيرة من الرخاء الاقتصادي السطحي المؤقت، وهو ما سيسوغ أمرَ قبول الاتفاقات مع العدو؟

هذه بعض الإشكالات والتوقّعات التي يردّدها البعض في هذه الأيام.

لكنّ هذا «البعض» يتجاهل، عمداً أو حيرةً، حالَ الضعف والتفكك والتخلّف العربي، وانطلاقَ الغرب والولايات المتحدة الأميركية لفرض نظامهم العالمي بالقوة والتهديد والمقاطعة والترغيب وعلى حساب الشعوب واستقلالها، وذلك بدون أيّ رادعٍ جدّيٍ مباشر على الصعيد العالمي (بعد انهيار النظام الاشتراكي)، وغياب أيّ رادع قومي. فكيف يمكن لمتمّ فرضه بواسطة القوة والضغوط أن يكون إيجابياً ولصالح الشعوب؟ أم أنّ الامبرياليين غيّروا من طبيعتهم (بعد سقوط عدوّهم) رغم أنّ شراستهم زادت عملياً؟ أليس ما نشهده من ضغوط وتهديدات علنيّة وضمنيّة (لكي يتمّ الاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه، أي لكي يتم، عملياً، الإقرار بالهيمنة الغربية والصهيونية) خير دليل على ازدياد هذه الشراسة؟ ألم يعلن كريستوفر ضرورةَ قيام ائتلاف دولي، على غرار ما تمّ في حرب الخليج، لمكافأة «المؤيدين»لاتفاق غزة – أريحا أولاً، ومعاقبة «المعارضين»؟!

إنّنا، دون ريب، أمام حالة جديدة من مقاومة النتائج الناجمة عن الاعتراف بالعدو الصهيوني، وتطبيع العلاقات معه. والمقاومة، بمختلف أشكالها، هي وحدها القادرة على تقليل الخسائر الفادحة في مختلف المجالات. كما أنّ فعالية أيّة مقاومة ستكون مرتبطة بالدفاع عن الحريات الديمقراطية، وبارتباطها بأفق قومي واضح.

إنّ سوريا ولبنان والفلسطينيين المعارضين للاتفاق ومعهم أبناء الشعب العربي الفلسطيني قادرون على إقامة جبهة فاعلة ترفض إملاءات العدو، وتعمل على خلق أوسع انصهار اجتماعي واقتصادي وقومي، على أن يتمّ السعي لجذب الأردن إلى هذا المحور، والسعي لتبيان مخاطر الالتحاق بالسوق الشرق أوسطي الذي سيكون مركزه الكيان الصهيوني.

كما أنّه لا بدّ من خلق أوسع جبهة عربية قومية شعبية مقاومة للتطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني ولإملاءات الهيمنة الغربية. وفي هذا السياق تحتلّ الأولويةَ ضرورةُ العمل على قيام الجبهة الثقافية القومية المناهضة للتطبيع والصهيونية والعنصرية. وهذه هي مهمة المثقفين الأكثر إلحاحاً في هذه المرحلة. ونقصد هنا المثقفين العربَ المعادين للاعتراف والتطبيع مع العدو الصهيوني، لا المثقفين المروّجين لثمار التعايش و«السلام» المزعوم.

إنّ المخاطر التي تواجهنا كبيرة جداً، وتستحقّ منّا كلّ الجهود.